

# **Diffamation et injures publiques sur un réseau social : condamnation pénale et indemnisation du préjudice moral (T.P.I Casablanca 2018)**

<b>Identification</b>			
<b>Ref</b> 15517	<b>Juridiction</b> Tribunal de première instance	<b>Pays/Ville</b> Maroc / Casablanca	<b>N° de décision</b> 21062
<b>Date de décision</b> 19/07/2018	<b>N° de dossier</b> 86/2902/18	<b>Type de décision</b> Jugement	<b>Chambre</b> Criminelle
<b>Abstract</b>			
<b>Thème</b> Crimes et délits contre les personnes, Pénal		<b>Mots clés</b> Réseaux sociaux, Publication du jugement, Préjudice moral, Peine d'emprisonnement assortie du sursis, Injures publiques, injure, Facebook, Eléments constitutifs du délit sont réunis, Elément moral, Dommages-intérêts, Diffamation, Dédommagement (Oui), Condamnation (Oui), Citation directe	
<b>Base légale</b> Article(s) : 83 - Dahir n° 1-16-122 du 6 kaada 1437 (10 août 2016) portant promulgation de la loi n° 88-13 relative à la presse et à l'édition Article(s) : 146 - 442 - 443 - Dahir n° 1-59-413 du 28 Jourada II 1382 (26 Novembre 1962) portant approbation du texte du Code Pénal		<b>Source</b> Non publiée	

## Résumé en français

Dans une affaire de diffamation et d'injures publiques, le tribunal a estimé que les faits reprochés au prévenu constituaient des actes de diffamation et d'injures publiques, tels que définis par les articles 442 et 443 du Code pénal, ainsi que par l'article 83 de la loi n° 88.13 relative à la presse et à l'édition.

Il a été établi que le prévenu avait diffusé sur un réseau social des accusations portant atteinte à l'honneur et à la considération du plaignant. L'élément moral a été retenu, le tribunal considérant que le prévenu avait conscience du caractère préjudiciable de ses propos.

En conséquence, le prévenu a été déclaré coupable des délits de diffamation et d'injures publiques.

Compte tenu de son statut social et de l'absence de condamnation antérieure, le tribunal a prononcé une peine d'emprisonnement avec sursis.

Sur le plan civil, le tribunal a reconnu l'existence d'un préjudice moral, mais a réduit le montant de l'indemnité demandée, qu'il a jugé excessif. Une indemnité plus modérée a été accordée au plaignant, et la publication du jugement a été ordonnée conformément à la loi.

## Résumé en arabe

في الموضوع، عاينت المحكمة أنَّ الأفعال المنسوبة للمشتكي به تشكّل قذفاً وسباً علنياً وفق المادتين 442 و443 من القانون الجنائي والمادة 83 من القانون رقم 13.88 المتعلقة بالصحافة والنشر، إذ تضمّنت إسناد وقائع تمسّ بشرف المشتكى عبر وسيلة علنية (موقع التواصل الاجتماعي).

أقرّت المحكمة ثبوت العنصرين المادي والمعنوي للجريمتين، واعتبرت فعل المشتكى به موجباً للمساءلة الجنائية. ولأسباب اجتماعية وإنعدام السوابق، قضت بعقوبة حبسية موقوفة التنفيذ. في الدعوى المدنية التابعة، عاينت المحكمة حصول ضرر معنوي، فحكمت بتعويض يقلّ عن المبلغ المطلوب لعدم المغالاة، طبقاً لأحكام الفصل 108 من القانون الجنائي، مع نشر الحكم وفق مقتضيات المواد 290 و288 و364 و291 وما يليها من قانون المسطرة الجنائية والفصل 146 من القانون الجنائي.

## Texte intégral

المملكة المغربية

المحكمة الابتدائية

الزجرية

الدار البيضاء

ملف شكاية مباشرة

عدد : 86/2902/18

حکم عدد : 21062

صدر بتاريخ: 19/07/2018

باسم جلالة الملك وطبقاً للقانون

وحيث إن تدوينة المشتكى به تعد فعلاً جنحة القذف والسب العلني المنصوص عليها وعلى عقوبتها في القانون الجنائي ويبقى الهدف من ورائها تلطيخ سمعة الدكتور م. ش. و التشهير به لدى العموم بدون وجوب حق.

وحيث تبعاً لذلك فقد بث العارض بر رسالة إنذار للمشتكي به وفق أحكام الفقرة الأخيرة من المادة 72 المتعلقة بالصحافة والنشر كما هو ثابت من رسالة الإنذار والمحضر المحرر على يد مفوض قضائي المرفقين طيه .

مرفقه 3:نسخة من رسالة الإنذار الموجهة إلى المشتكى به.

مرفقه 2:محضر تبليغ إنذار الموجه إلى المشتكى به.

والتمس المشتكى في شكايته المباشرة قبولها شكلاً وفي الدعوى العمومية مؤاخذة المشتكى به ع. ل. من أجل القذف والسب العلني والحكم عليه وفق مقتضيات الفصول 442 و 443 من القانون الجنائي وفي الدعوى المدنية التابعة بأداء المشتكى به للمشتكي تعويضاً مدنياً قدره 500.000,00 درهم جبراً للضرر المعنوي اللاحق به وتحميل المشتكى به الصائر والإكراه في الأقصى والقول بنشر الحكم

بإدانة المنتظر صدوره بإحدى الصحف الوطنية باللغتين العربية والفرنسية وذلك على نفقة المشتكى به ع. ل.  
و بعد التأمل طبقاً للقانون  
1. في الدعوى العمومية العمومية:  
من حيث الشكل:

حيث روعي في تقديم الشكایة المباشرة كافة المتطلبات القانونية الشكلية إذ وجهت ممن له المصلحة و الصفة وأهلية التقاضي ومؤدي عنها الواجبات القانونية كما نظمها ظهير 30/12/1986 المتعلق بضبط الصوائر القضائية في المادة الجنائية مما ينبغي معه التصريح بقبولها والبث في موضوعها.

من حيث الموضوع:

حيث تروم الشكایة المباشرة مؤاخذة المشتكى به من أجل جنح القذف والسب العلني طبقاً للفصلين 442 و 443 من القانون الجنائي .  
و حيث حضر المشتكى به أمام المحكمة وأنكر المنسوب اليه .

و حيث انه بخصوص جنحة القذف فان المشرع المغربي عرف القذف بمقتضى المادة 83 من القانون رقم 13.88 المتعلق بالصحافة و النشر كما يلي: «القذف ادعاء واقعة أو نسبتها الى شخص أو هيئة، اذا كانت هذه الواقعة تمس شرف أو اعتبار الشخص أو الهيئة التي نسبت اليه أو اليها...».

وحيث إن الفصل 442 من القانون الجنائي تضمن التنصيص على نفس التعريف أعلاه مع ملاحظة كون محكمة النقض اعتبرت الفصل الأخير يحيل على قانون الصحافة فيما يخص العقوبة وليس من أجل العناصر التكوينية لقيام جنحة القذف لابد من توافر الركن المادي و الركن المعنوي:

1-الركن المادي و يتحقق بإسناد واقعة محددة تتمثل في الاعتداء على شرف أو اعتبار المجنى عليه و أن يتم ذلك علنا.

وحيث ان الظنين قام بإسناد عبارات القذف و السب العلني للمشتكي باسمه و صفتة و هي واقعة مشينة و موجبة للعقاب في حال ثبوتها، ومن شأنها أن تؤدي الى احتقار المجنى عليه و المس بكرامته وسط محيطة و انه قام بذلك عبر النشر بموقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك و هي وسائل يتحقق بها عنصر العلنية.

2-الركن المعنوي:و المقصود به القصد الجنائي و الذي يتحقق كلما ثبت أن القاذف يعلم بأن ما أسنده للمقذوف من شأنه لو صح أن يلحقضرر بهذا الأخير.

وحيث أنه بالرجوع نازلة الحال يتبين أن الظنين قام بنشر واقعة اتهامه للمشتكي، وهو يعلم يقيناً أن من شأن ذلك تعريضه للمساءلة القانونية وكذا للاحترار وسط محيطة المهني و العائلي.

وحيث إن التعريف المعطاة لجنحة القذف تتطابق كلها على المعياني أعلاه ولا تدع مجالاً للشك في أن الغرض منها كان هو النيل من شرف المطالب بالحق المدني والمساس بسمعته.

وحيث تبعاً لما ذكر أعلاه تكون العناصر التكوينية لجنحة القذف والسب العلني ثابتة في حق الظنين ويعين مؤاخذته من أجلها.  
وحيث أن المحكمة بعد دراستها للقضية و اطلاعها على وثائق الملف ثبت لديها توافر العناصر التكوينية لجنهتي القذف والسب العلني للمشتكي به و بالتالي التصريح بمؤاخذته من أجلهما.

ونظراً لظروف المشتكى به الاجتماعية ولعدم سوابقه الجنائية قررت المحكمة بظروف التخفيف مع جعل العقوبة الحبسية موقوفة التنفيذ في حقه.

2. في الدعوى المدنية التابعة:

حيث التمس الطرف المدني الحكم له بتعويض وفق ما جاء في مطالبه المدنية.  
وحيث انتهت المحكمة من خلال حيثيات الدعوى العمومية أعلاه إلى أن ما نسب إلى المشتكى به ثابت في حقه.  
وحيث إن اقراره لذلك الحق بالطرف المدني أضراراً معنوية و مادية.  
وحيث أن كل من ارتكب فعلًا عن طوعية و اختبار و من غير أن يسمح به القانون يكون ملزماً بالتعويض طالما أن فعله هذا الحق ضرراً بالغير.

وحيث إن التعويضات المدنية المحكوم بها وان كان يشترط فيها طبقا كادة 108 من القانون الجنائي أن تتحقق للمتضرر تعويضا كاملا عما لحقه من أضرار ثابتة فان ذلك مشروط بمراعاة الحدود المعقولة وعدم الوقع في المغالاة عند التقدير والالتزام بمقدار تلك الأضرار والحكم في إطار سلطة المحكمة التقديرية.

وحيث إن المحكمة بما لها من سلطة تقديرية ارتأت أن التعويض المطلوب عن الضرر مبالغ فيه وينبغي بالتالي إرجاعه للقدر المعقول وفق ما هو مسطر في منطوق الحكم.

وتطبقا للفصول 286/287/291 /290/288/287 و ما بعدها من قانون المسطرة الجنائية، وفصل المتابعة و الفصل 146 من القانون الجنائي.